تحويلات العاملين الأجانب في السعودية ترتفع إلى (58.6) مليار ريال في (6) أشهر

الرياض / متابعات :

قالت مؤسسة النقد ان تحويلات العاملين في المملكة العربية السعودية ، وأصلت ارتفاعها خلال النصف الأول من 2010م، لتصل إلى 58.6 مليار ريال، مقارنة مع 47.8 مليار ريال، خلال الأشهر الستة شهور المقابلة من 2009م بنسبة ارتفاع تبلغ 22.5 ٪ .

وأوضحت المؤسسة في تقريرها ، أن تحويلات العاملين التي تشكل أحد أهم بنود مدفوعات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة، بلغت في الربع الاول من 2010م نحو 28.3 مليار ريال، بينما بلغت في الربع الثاني من العام نفسه نحو 30.3 مليار ريال.

وتتزايد تحويلات العاملين الاجانب في المملكة مع ارتفاع أعدادهم، وكذلك تحسن أجورهم في القطاعات الاقتصادية التي تواصل انتعاشها، اضافة إلى حرية التحويلات التي يذهب غالبيتها إلى دول أسيوية، مثل الهند وباكستان وبنغلاديش والفلبين ودول عربية مثل مصر والسودان واليمن، وتعتبر التحويلات مصدرا للعملات الصعبة بالنسبة للدول التي يحول إليها العاملون مدخراتهم. وتوضح البيانات الصادرة من مؤسسة النقد، ان حجم تحويلات الأجانب العاملين في القطاع الخاص يواصل ارتفاعه السنوي، فقد ارتفع بنسبة 3 ٪ في عام 2007م، ليصل إلى 59 مليار ريال، وزاد بنسبة 33 ٪ في عام 2008م وصولا إلى 78.5 مليار ريال، وفي عام 2009م ارتفع بنسبة 22.6 ٪ إلى 96.3 مليار ريال.

وحسب أخر إحصائية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، فقد بلغ عدد المقيمين الأجانب في المملكة 8.429.401 نسمة، وبلغ عدد الذكور من المقيمين غير السعوديين 5.932.974 فردا، أي ما نسبته 70.4 في المائة من إجمالي عدد المقيمين. وبلغ عدد الإناث 2.496.427، أي ما نسبته 29.6 في المائة من إجمالي عدد المقيمين.

أضواء

المرأة... أمّ الرجال

تركي الدخيل

إن أي إطلالة ولو عجلى على الآيات القرآنية التي تتناول طريقة تعامل العرب مع المرأة، تبين طبيعة الاضطهاد الذي كان يمارسه العرب مع المرأة، تأمل مثلاً: «لا يحلّ لكم أن ترثوا النساء كرهاً»، ولا تنس النهي عن العضل وعن الوأد، وسواها من الآيات التي تجرّم التعامل العنيف مع المرأة، لهذا كان القرآن بكل جدارة أكبر نصير للمرأة العربية والمسلمة حررها من العبودية الجائرة والطغيان الاجتماعي الذي دمر كينونتها. لكن ما أكّده القرآن لم يطبقه المسلمون والعرب بحذافيره لهذا لا تزال المرأة تضطهد وتظلم، والنبي عليه الصلاة والسلام كأنه استشرف هذا الخطر حينما ردد وهو في آخر لحظات حياته: «خيركم خيركم لأهله»، كانت تلك الجملة من آخر رسائله لأمته.

لكنني أستبشر بأي محاولة لتحرير المرأة من الطغيان الاجتماعي، وقد اطلعت على كتاب جميل للنهضوي والعالم التونسي، الطاهر الحداد، وهو من رواد التأسيس لفكرة ربط الدين بالمقاصد، ومن العلماء الذين شكلت المرأة جزءاً رئيسياً من مؤلفاتهم وخطاباتهم، عنوان كتابه: «امرأتنا في الشريعة والمجتمع» يبدأ الكتاب بالعبارات التالية: «المرأة أمّ الإنسان، تحمله في بطنها، وبين أحضانها، وترضعه من لبنها، تغذّيه من دمها وقلبها، وهي الزوج الأليف تشبع جوع نفسه، وتذهب وحشة انفراده، وتبذل من صحتها وراحة قلبها لتحقيق حاجاته وتذليل العقبات أمامه، وتغمره بعواطفها فتخفف عليه من وقع المصائب والأحزان».

هذا الوصف الجميل والرومانسي للمرأة من عالم جليل مثل الطاهر الحداد جديد على الخطاب الإسلامي، لأن الخطاب الديني التقليدي لا يكف عن لمز المرأة، فهي ضعيفة النفس، وسهلة الإغواء ولا تملك قرارها بنفسها، بل هي موضع الفتنة، والمربوطة بسطوة رجل أو رجال، حتى هضمت حقوقها واعتبرت من سقط المتاع، لم تتطور معاملة المرأة لكأنهم يمارسون نفس جاهلية العرب حينما كانوا يرثون المرأة كما يرثون الشاة والبعير والناقة، أو على حد تعبير الحجاج بن يوسف ذلك الطاغية حين قال:«المرأة يستمتع بها ولا يستمعُ لها».

لكن الطاهر الحداد ينقلب على سلوكيات العرب والمسلمين التي ورثوها من العادات والتقاليد القبلية والاجتماعية، ويربط تاريخ نهوض الإسلام بدور المرأة المحوري فيقول: «لو تأملنا موقف المرأة مع المسلم العربي الذي جاهد لفتح الممالك وانتصر، لرأينا أنها تبعث في صدره روحاً جبارة هي سر نجاح تلك المدنية فوق ما كان لها من معارف علوم الدين وفنون الأدب نظماً ونثراً».

المرأة ليست هامشاً على متن المجتمعات كما يريد لها المتشددون أن تكون، بل هي جزء من المتن، فهي أم الرجال، لكن ما الأصل الذي بنيت عليه هذه الرؤية المتطرفة التي تزهق حقوق المرأة؟

يجيب الطاهر الحداد:«لو نرجع إلى أصل ميولنا في إنكار نهوض المرأة لوجدنا أنه منحصر في أننا لا نعتبرها من عامة وجوه الحياة إلا وعاءً لفروجنا غير أننا مهما بالغنا في إنكار ما للمرأة من حق، وما لنا في نهوضنا من نعمة شاملة فإنها ذاهبة في تيار التطور الحديث بقوة لا تملك هي ولا نحن لها رداً ... وبدلاً من هذا العناد الذي لا ينفع شيئاً كان يجب علينا أن نتعاون جميعاً على إنقاذ حياتنا بوضع أصول كاملة لنهوض المرأة الذي هو نهوضنا جميعاً، وبذلك نكون قد طهرنا الماء الصالح للحياة قبل أن يتحول إلى عفونة تهدمها وتبيدها».

هذا الكتاب ألفه الطاهر الحداد سنة 1930 يعني مضى عليه نحواً من قرن، ولكن كل الأفكار التي يدعو إليها في كتابه لا تزال حلماً من أحلام المرأة العربية، فمن هو المتسبب في تعثر مشروع نهضة المرأة يا ترى؟

عن/ جريدة (الاتحاد) الإماراتية

مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية بأبوظبي يقر تعديلات تنظيمية

ابوظبي / تقرير / متابعات :

أقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع بالإمارات في الاجتماع الذي عقد برئاسة المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة إجراء تعديلات على كل من نظام التداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية، ونظام الوسطاء، ونظام عمل السوق.

وأكد المجلس أهمية تطبيق الشركات المساهمة العامة المدرجة لضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، وتكثيف ودعم برامج توعية المستثمرين في الأسواق المالية.

وناقش المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات والقضايا ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية والبت فيها، ووافق على إجراء تعديل على آلية توزيع أرباح المساهمين من خلال الحسابات المصرفية.

أقر المجلس أيضا تعديل آلية توزيع الأرباح ليصبح توزيع الأرباح من خلال الحسابات المصرفية للمساهمين اختيارياً بدلاً من الإلزام به، وفي هذا السياق اعتمد المجلس إدخال تعديلات على المادة 23/2 من «النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية» بحيث يكون صاحب الحق في تجزئة القيمة الاسمية للسهم أو الأرباح سواء أكانت نقدية أو أسهم منحة هو مالك السهم المسجل في اليوم العاشر بدءاً من اليوم التالي لتاريخ انعقاد الجمعية العمومية التي تقرر فيها توزيع تلك الأرباح أو التجزئة، ويجب على الشركة إيداع الأرباح النقدية في الحساب المصرفي للمساهم المستحق لتلك الأرباح أو إرسالها بموجب شيك مصرفي بالبريد المسجل إلى العنوان المدون بالسوق في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الجمعية العمومية بتوزيع تلك الأرباح، ويجوز للشركة إيداع تلك الأرباح في الحساب المصرفي للسوق، وذلك خلال المدة وبالآلية التي يحددها السوق بالتنسيق مع الهيئة، وعلى السوق إيداع الأرباح النقدية في الحسابات المصرفية للمساهمين في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الجمعية العمومية بتوزيع تلك الأرباح.

كما أقر المجلس تعديل نص المادة 18 من النظام الخاص بالوسطاء لإحداث توافق مع تعديل آلية توزيع الأرباح من خلال الحسابات المصرفية للمساهمين وبحيث يصبح تطبيق الآلية اختيارياً بدلاً من الإلزام بها. وينص التعديل الجديد على الحصول من العميل الذي يرغب في تحويل التوزيعات النقدية لأرباح أسهمه إلى حسابه المصرفي، على بيان برقم حسابه المصرفي موقعاً عليه من العميل بما يفيد موافقته على تحويل الأرباح النقدية إليه، وعلى الوسيط التحقق من استيفاء هذا البيان من العملاء، وموافاة السوق بقائمة تضم كل أسماء عملائه مؤيدة بصورة من البيان المقدم والموقع منهم.

ووافق المجلس أيضاً على تعديل المادة 35 من نظام عمل السوق لتتفق مع تعديل آلية توزيع الأرباح من خلال الحسابات المصرفية للمساهمين لتلزم السوق بأن يحصل من المستثمر الذي يرغب في تحويل أرباحه إلى حسابه المصرفي على بيان برقم هذا الحساب، موقعاً عليه من المستثمر بما يفيد قبوله بذلك، وفي حال قيام الشركة بإيداع الأرباح النقدية في الحساب المصرفي للسوق يلتزم السوق بإيداع الأرباح النقدية في الحسابات المصرفية للمساهمين، أو إرسال تلك الأرباح بموجب شيكات مصرفية بالبريد المسجل إلى العناوين المدونة بالسوق وذلك في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الجمعية العمومية بتوزيع تلك الأرباح.

كما اطلع المجلس على تقرير بشأن برامج تثقيف المستثمرين والتوعية، وأكد أهمية تكثيف برامج التوعية واستمرار الحملات الإعلامية للهيئة التي تستهدف تزويد المستثمرين بالمعلومات والمعارف ذات العلاقة بقواعد التداول في أسواق الأوراق المالية والسلع.

وقد أشار التقرير إلى أن الهيئة قامت خلال العام الماضي بإنجاز عدة أنشطة في هذا المجال تضمنت 18 ندوة موجهة للجمهور العام، و17 ندوة للمتخصصين، و8 محاضرات لطلاب الجامعات، ونظمت وشاركت في 4 مؤتمرات وملتقيات، وأصدرت4 كتيبات مبسطة، إضافة إلى مجلدات الأنظمة والتشريعات، وعددين من النشرات الدورية «أوراق مالية»، ونشرت 28 رسالة توعية على مدى أيام العام بالصحف و4 رسائل من القنوات الفضائية، وشاركت في إعداد ورعاية 30 حلقة تلفزيونية.

التجربة السعودية في قضايا حقوق الإنسان والإرهاب في مؤتمر دولي بلاهاي

لاهاي / متابعات :

طرح المؤتمر الدولي لقضايا حقوق الإنسان والإرهاب، التجربة السعودية مع حقوق الإنسان من خلال ورقة عمل قدمها محام سعودي، في قصر السلام بمدينة لاهاي الهولندية.

وهدف المؤتمر من خلال الأبحاث والدراسات القانونية المحضة، إلى وضع إرث قانوني لترسيخ مبادئ العدالة وسيادة حكم القانون واحترام هيبته، فيما حظي المؤتمر بمشاركة عالمية من الخبراء القانونيين على الصعيد الدولي، منهم مسؤولون حكوميون ورؤساء محاكم عليا وأساتذة قانون دولي، ونخبة من كبار القضاة والمحامين والمفكرين والحقوقيين والباحثين.

وقدم المحامي السعودي الدكتور خالد النويصر بحثا عن تعريف حماية حقوق الإنسان في إطار مجلس الأمن الدولي، وتطرق فيه إلى الخطوات التطويرية التي خطتها السعودية في هذا السياق.

وأضاف النويصر في ورقته؛ أن كل الخطوات الإيجابية التي اتخذت لا تعني الوصول إلى مرحلة الكمال، خاصة في هذا الملف الحساس بالذات، إلا أن هذه الخطوات التي تمت تمثل دفعة إلى الأمام.

وأشار إلى أنه لا يمكن لموضوع حقوق الإنسان أن يخطو الخطوات المأمولة والمتوقعة إلا إذا قامت النخب المجتمعية من حقوقيين ومفكرين ومهنيين بالعمل مع حكوماتهم ودولهم لدفع مسيرة الإصلاح وإعلاء مفهوم حقوق الإنسان وحمايته والحفاظ عليها.

وأشار إلى أن مجلس الأمن، رغم أن المتوقع منه أكثر من ذلك بكثير، قد اضطلع بدور متعاظم في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين ومساعدة البلدان المعنية في تعزيز سيادة حكم القانون ودعم إنفاذ القوانين وتنظيم وإنشاء لجان وطنية لحقوق الإنسان وغيرها.

ويقع على عاتق المجلس في المرحلة الراهنة وضع معيار واضح يتم في ضوئه تحديد الواجب الذي سيضطلع به لدى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في أي مكان بالعالم على اعتبار أن الإنسان وحقوقه هما جوهر القضية، وليس الاعتبارات الأخرى، وأن يكون تحركه في بداية الأزمات وليس بعد تفاقمها.

وخلص إلى أن كل دول العالم تحتاج لمساعدة النخب من مفكرين وحقوقيين وغيرهم في مجال حقوق الإنسان وأن لا يكون دور هذه النخب سلبياً للبناء المؤسساتي وحماية حقوق الإنسان والحفاظ عليها.

وقال النويصر أن ضمان حماية حقوق الإنسان من أهم الأسباب التي قامت من أجلها الأمم المتحدة، حيث هدفت إلى تعزيز وترسيخ مفهوم حقوق الإنسان على مستوى العالم، حيث جاء ميثاقها مؤكداً لإيمانها بالحقوق الإنسانية وبكرامة الفرد.

يذكر أن مدينة لاهاي الهولندية تُعد معقلاً للعدالة الدولية، إذ تحتضن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، والتي تصدت لعدد من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والاستيطان.

ديوان الخدمة الكويتي يستعد لإعداد دراسة عن زيادة الرواتب

الكويت / متابعات :

أكدت مصادر مسؤولة في ديوان الخدمة المدنية بدولة الكويت استعداد الديوان لاعداد دراسة وافية عن زيادة رواتب الموظفين الكويتيين المدنيين في القطاع الحكومي حال الطلب.

وجددت مصادر حكومية لبعض وسائل الإعلام هناك تأكيد الزيادات المقترحة للموظفين المدنيين والمتقاعدين، بعدما انتهت الحكومة من زيادات العسكريين وبعض القطاعات الحكومية والنفطية، مشيرة الى انها ستكون «بمثابة اعادة توازن لسلم الرواتب في ما يخص الغالبية العظمى من موظفي الدولة المدنيين»، إلا ان زيادات الكوادر والعسكريين والقطاعات النفطية «اوجدت تمايزا» الامر الذي يعني اهمية زيادة الموظفين الاخرين ممن لم تشملهم الزيادات الاخيرة.

وأضافت المصادر أن الحكومة تريد ان تخفض من نسبة التضخم وارتفاع الاسعار الذي ترده الى عوامل محلية واخرى عالمية. وبالتالي فإن «الزيادة لابد ان تأتي» ولاسيما وان الحكومة ايضا ستقدم مشروع قانون الضرائب الخاص بالشركات، ما يعني مصدرا ماليا جديدا يضاف الى قانون الخصخصة الذي اقره مجلس الامة العام الماضي، الامر الذي يوضح أن الحكومة تسير في الاتجاه الصحيح «ولاخوف على الباب الاول وغيره اذا ما تم هذا الامر».

وألمحت المصادر الى ان الحكومة قد ترفع اسعار بعض الخدمات المرتبطة بالخصخصة، حتي يمكن بيعها من جهة وتأمين زيادة لايرادات الدولة من جهة اخرى، مشيرة الى ان هناك دراسات عدة لدى الحكومة بهذا الشأن، ولكنها ستركز الان على رفع مستوى معيشة المواطنين وتخفيف الاعباء عنهم.

وعن الموعد المحدد لاعلان هذه الزيادة، قالت المصادر انه سيكون قريبا جدا، بعد ان تقرها الجهات المسؤولة، «وهي حتما ستكون في شهر فبراير الجاري على أن يتم بدء العمل بها مطلع ابريل المقبل».

وفي موضوع الزيادات أكد مصدر مسؤول في ديوان الخدمة المدنية استعداد الديوان «لاعداد دراسة وافية عن زيادة الرواتب للموظفين الكويتيين في القطاع الحكومي».

وأوضح المصدر ان الدراسة تعتمد على الطلب الذي قد يقدم من قبل مجلس الوزراء في هذا الخصوص، لناحية نوع الزيادة والفئات المستحقة وتحديد سقف الراتب ونسبة الزيادة، بحيث يتسنى إعداد تصور كامل للزيادة المقترحة، يراعي الكلفة على المال العام والفوارق المالية بين رواتب وكوادر الموظفين.